غرامات المخالفات الجمركية بالمليارات.. وأغلب حالات التزوير بهدف تخفيض الرسوم

ألف دعوى جمركية في دمشق

جمول لـ«الوطن»: تأخير في التبليغات القضائية ما بين إدارة قضايا الدولة والجمارك

محمد منار حميجو

قدرت مصادر قضائية أن عدد الدعاوى الجمركية في دمشق بين محاكم البداية والاستئناف أكثر من ألف دعوى جمركية، موضحة أن معظم الغرامات المالية الناجمة عن هذه الدعاوى بالمليارات باعتبار أن معظمها متعلقة بتهريب بضائع مستوردة وبالتالي فإن الغرامات المالية المترتبة عليها كبيرة من دون أن تذكر أرقاماً عن قيمة الغرامات التي تم تحصيلها باعتبار أن الغرامات مرتبطة بقيمة البضائع وكل دعوى مختلفة عن الأخرى في هذا الموضوع.

ولفتت المصادر إلى أنه يوجد محكمتا استئناف جمركيتان، مقدرة عدد الدعاوى فيها بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ دعوى على حين البداية من الممكن أن تصل فيها الدعاوى إلى ٦٠٠ دعوى.

وأشارت المصادر إلى أن محاكم البداية والاستئناف الجمركية تنظر في الشق المدني أي في الغرامات المرتبة على قيمة البضائع المهربة، على حين الشق الجزائي يكون من اختصاص القضاء الجزائي، لافتة إلى أن الدعاوى ترد إلى المحكمة الجمركية بعدما يرفض صاحب البضاعة المهربة المصالحة في إدارة الجمارك، معتبرة أن معظم المضبوطات المهربة تتم المصالحة عليها قبل وصولها إلى القضاء.

وبينت المصادر إلى أن المحكمة الجمركية تتأكد من صحة الضبط ووقوع المخالفة وأيضاً فإن المدعي من الممكن أن يبرز وثائق وأدلة تثبت صحة أقواله وهنا تنظر المحكمة في صحتها من عدمه وبناء على ذلك تصدر المحكمة حكمها في القضية التي تنظر بها.

وبينت المصادر أن أغلب حالات التزوير التي تنظر بها المحكمة هي تزوير لفواتير بغير القيمة الحقيقية للتخفيض في قيمة الرسوم الجمركية.

وفي السياق أصدر مجلس القضاء الأعلى على ذلك قضائية شملت تعيين زياد شربجي رئيساً جديداً لمحكمة الاستئناف الجمركية في ريف دمشق بدلاً من أحمد باكير الذي تم نقله إلى مستشار في محكمة النقض تفرغاً.

كما شملت التشكيلة تعيين محمد خربوطلي محامياً عاماً بدلاً من زياد شربجي الذي تم تعيينه رئيساً لمحكمة الاستئناف الجمركية.

من جهته رأى عضو مجلس الشعب وعضو مجلس نقابة المحامين فيصل جمول أن آلية العمل بين إدارة قضايا الدولة وإدارة الجمارك فيما يتعلق بالتبليغات المتعلقة بالدعاوى الجمركية غير صحيحة، مشيراً إلى أن إدارة الجمارك هي جهة إدعاء أي طرف في عملية التقاضي والمحكمة الجمركية من هذه المنطلق مستقلة استقلالاً كاملاً.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين جمول أن المشكلة أنه حينما يتم تبليغ إدارة قضايا الدولة فإن التبليغ يأخذ وقتاً طويلاً من الممكن أن يأخذ شهراً أو شهرين حتى يرد الجواب عليه من إدارة الجمارك وهذا يشكل تأخيراً في عملية التقاضي، مشدداً على ضرورة أن يكون هناك اتباع للأصول القانونية في عملية التقاضي حتى يأخذ كل ذي حق حقه ومنها أن تكون هناك سرعة في عمليات التبليغ في هذه القضايا وخصوصاً أن في هذه الدعاوى خصومة.

وتطرق جمول إلى بعض التجاوزات التي تكون من بعض دوريات الجمارك وأحياناً أن هذه التجاوزات تكون فردية، مشدداً على ضرورة أن يكون هناك احترام للعمل المؤسساتي وأن تمارس الجمارك دورها الحقيقي ضمن القانون البحث الذي ينظم عملها وذلك بمراعاة الأصول القانونية في تنظيم الضبوط وعدم حصول أي تجاوز من منظمي الضبوط ويكونوا مطبقين للقانون.

«عقد المقاولة» يثير الجدل في مجلس محافظة اللاذقية ورفع توصية لتعديله

اللاذقية – عبير محمود

أكد معظم أعضاء مجلس محافظة اللاذقية ضرورة صيانة الطرق وتحسين الواقع الخدمي في المحافظة، إضافة لمطالبتهم بتأمين وسائل النقل العام خلال أيام العطل عبر توفير المحروقات اللازمة، كون معظم السرافيس والباصات لا تعمل بأيام الجُمع والعطل بشكل عام لعدم تخصيصها بالوقود.

وخلال جدول اعمال المجلس بدورته الأولى لعام ٢٠٢٤، صوّت أعضاء المجلس بالموافقة على رفع توصية إلى رئاسة الحكومة لإعادة النظر في التعاميم والتعليمات بخصوص «عقد المقاولة الخاص بإشادة الأبنية»، مشيرين إلى ضرورة تعديل بنود القرار من الجهات المعنية.

وعلى هامش الجلسة الثانية، أكد رئيس مجلس محافظة اللاذقية تيسير حبيب لـ«الوطن»، أهمية الطروحات وخاصة فيما يتعلق بموضوع النقل العام خلال أيام العطل، مبيناً أن المجلس يطالب بتوفير المشتقات النفطية لوسائل النقل العامة خلال أيام الجمعة والعطل بشكل عام بما يخفف معاناة المواطنين بهذا المجال، وتم رفع كتاب إلى وزارة النفط بهذا الخصوص ونأمل أن تتم الاستجابة.

وأشار إلى أهمية التوصية التي صوّت عليها معظم أعضاء المجلس بالموافقة بشأن «عقد المقاولة»، موضحاً أن هناك حاجة لإعادة النظر في التعميم الحكومي لتضمينه عبارة «شركة مقاولات» وليس مقاول، كون المكاتب الهندسية الحكومي الصادر في ١٣ – ٨ – ٢٠٢٣ تعميم وقرار مجحف بحق المواطن.

وأضافت حور إن الشاب لم يعد قادراً على شراء منزل وبات أمراً مستحيلاً، مع زيادة التكاليف على الأبنية من خلال «عقد المقاولة» إذ بات العقد ملزم للبناء، قائلة: هل من المعقول أن يكون في مساحة أرض صغيرة بقرية ما لا يحق لصاحب الأرض أن يبني منزلاً ويلتزم برخصة إلا في حال عقد المقاولة ما يعني زيادة الأعباء المادية ولا تقل عن ٧٠ – ٨٠ مليون ليرة سوريّة يتحملها المالك وفي حال الأبنية السكنية ويريد بيعه سيتم تحميل المبلغ على سعر المتر الواحد وبالتالي من يريد شراء منزل سيتحملها!

وأوضحت أنه بدءاً من أجور الرخصة من الوحدة الإدارية إلى تكاليف ما يلزم لنقابة المهندسين ثم نقابة المقاولين ما يعني زيادة التكاليف على متر البناء بشكل عام، والبيت صار مستحيلاً على الشباب، مشيرة إلى أنه ملزم أيضاً على الجمعيات السكنية ومن مسجل بجمعية سكنية من عشرين عاماً تلزم الجمعية عند إشادة بناء بعقد المقاولة وبالتالي يتحملها المواطن.

كما أردفت بالقول أن فرض عقد المقاولة خلق ازدواجية بالعمل بهذا المجال، أن منع إشادة أي رخصة بناء إلا بعقد مقاولة والمقاول من الممكن ألا يكون مهندساً وعند تنفيذ المخططات وتدقيقها على أرض الواقع تظهر هنا الازدواجية بين نقابة المهندسين ونقابة المقاولين، إضافة لخلق إشكالية مع المهندسين المشرفين من الوحدات الإدارية فما عملهن إذن؟ إن كان جزء من العمل لنقابة المهندسين وجزء للمقاولين فهل بقي الترخيص فقط للمهندسين المشرفين من الوحدات الإدارية؟ هذا يتطلب مراجعة وإعادة نظر بالتعاميم لتكون منطقية مناسبة للعمل.

وخلال الجلسة تمت مناقشة تقرير لجنة الخدمات والمرافق، حول مشاريع صيانة طرق المناطق التي تعرضت للحرائق في مشقيتا وخربة سولاس ومحيطها، وذكر رئيس المجلس ان التقرير يفيد بأن الإجراءات سليمة والتنفيذ موجود على أرض الواقع وضمن المواصفات المطلوبة.

الزيتون بين «الزراعة» و«الفاو»

قطنا: التركيز على مشروع «يداً بيد»

الوطن

ناقش وزير الزراعة المهندس محمد حسان قطنا خلال لقائه أمس مع ممثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة «الفاو» طوني العتل سبل التعاون بين الوزارة والمنظمة والمشروعات المطروحة للمرحلة القادمة.

وأكد الوزير على التعاون الإيجابي القائم حالياً مع المنظمة وتطوير أسلوب العمل بما يخدم الفلاحين والمنتجين الزراعيين، لافتاً إلى أهمية الأعمال المنجزة لوضع الخريطة الاستثمارية للغوطة الشرقية والمراحل التي وصل إليها هذا المشروع، ومشاريع سبل العيش وإعادة تأهيل شبكات الري الحكومية وخاصة في دير الزور وتأمين مضخات على نهر الفرات وإعادة تأهيل شبكة ري حمص حماة.

وأشار الوزير إلى ضرورة التركيز في المرحلة القادمة على مشاريع «يداً بيد» و«منتج واحد» الخاص بالزيتون وأهمية اعتماد برنامج سلاسل القيمة لزيت الزيتون وتوفير فرص وموارد مالية بما يتيح للفلاح تقديم كافة الخدمات الزراعية للمساحات المزروعة من فلاحة ومكافحة وتقليم جيد والأساليب الجديدة المتعلقة بالقطاف والتسويق بما يحقق عائداً اقتصادياً جيداً، موضحاً أن الوزارة وضعت المواصفات القياسية لعمل المعاصر ودليلاً لتنظيم قطاف الزيتون بالإضافة إلى برنامج إرشادي لتطوير إنتاجية زيت الزيتون وكل ذلك يحتاج إلى دعم من المنظمات، مبيناً أن مشروع منتج واحد المنفذ مع الفاو هو الأداة الرئيسية لتحقيق ذلك.

وتطرق الوزير إلى المشروعات المتعلقة بالتغيرات المناخية وتخفيف آثارها والأمن الغذائي لتطوير الإنتاج والإنتاجية للمحاصيل الإستراتيجية، والتعاون لإعداد قانون لحفظ الأصول الوراثية والبنك الوراثي، وتسجيل الأصناف السورية التي تملك أصلاً وراثياً والأصناف المستنبطة، وبذور الخضر الهجينة المنتجة من القطاع الخاص.

وأعرب العتل عن استعداد المنظمة للتعاون مع الوزارة لتنفيذ كل المشروعات المقترحة للوصول إلى الأهداف المرجوة منها بما يخدم كافة الشرائح المستهدفة ويحقق التنمية لها.

فارق كبير بين إدمان المخدرات والمهدئات النفسية

دائرة المخدرات في وزارة الصحة: حصر الأدوية النفسية والعصبية بوصفات ولدينا إحصائيات دقيقة حولها

الأدوية النفسية والعصبية تسبب الإدمان في حال سوء الاستخدام

راما العلاف

تغزو ظاهرة إدمان المخدرات المجتمعات كافة عالمياً، وسورية رغم أنها تصنف كبلد عبور إلا أن بعض أبنائها لم يكن بمنأى عن الإدمان، والذي يتداول أحياناً أنه يكون على أدوية مخدرة توصف لمرضى الأمراض النفسية، وبعض الحالات المرضية الخاصة.

الدكتورة نهى زريقي من دائرة المخدرات في وزارة الصحة، أكدت في حديثها لـ«الوطن» وجود فرق شاسع بين إدمان المواد المخدرة وبين الأدوية النفسية والعصبية التي تسبب الإدمان بسبب سوء الاستخدام والتعود.

وأوضحت أن أنواع النباتات الأربعة التي تندرج وفق قانون المخدرات السوري كمواد مخدرة، وهي (القنب الهندي الذي يصنع منه الحشيش) و(الخشخاش ويصنع منه الأفيون الذي يستخرج منه المورفين والهيروئين والكودائين) و(القات) و(الكوكا ويصنع منه الكوكائين الذي يسبب الهلوسات العصبية) حيث ينص القانون الذي تم وضعه بالتعاون بين وزارتي الداخلية والعدل على جميع المواد المخدرة المسموحة والممنوعة التي تخضع للمراقبة عالمياً.

زريقي بينت أن دواء المورفين يتم استيراده أو تصنيعه محلياً في معمل الديماس الحكومي وتشرف دائرة المخدرات على منح الرخص للوصفات الطبية لمرضى السرطان أو التلاسيما وفق كميات محددة ولهم سجلات وتقارير لدى الوزارة، ولفتت إلى أن بعض مرضى الكورونا تم منحهم وصفات مورفين أو بيتيدين في بعض المشافي لشدة الألم والمعاناة.

وبالنسبة لمادتي البيتيدين وفنتانيل أوضحت أنه تستوردهما شركة فارمكس عبر ترخيص رسمي من الوزارة ويتم استخدامهما بعد العمليات الجراحية في المشافي فقط، ولكن الهيروئين يمنع استيراده أو تصنيعه في سورية.

وبالنسبة للأدوية النفسية والعصبية التي تسبب الإدمان في حال سوء الاستخدام والتعود لوجود مواد من مشتقات الأفيون في تركيبتها مثل «بارادرين بلس وسيتاكودائين وشراب السعلة» حيث قد يتناول بعضهم مادتين معاً مثل مسكن عصبي مع مرخي عضلي ما يؤدي إلى الإدمان وأضرار جسدية ونفسية كبيرة، وقالت: إن سعر هذه الأدوية في متناول يد الجميع إذ تتراوح الأسعار بين (٨٠٠٠ حتى ٣٢٠٠٠) ليرة سورية، علماً أنها تصرف وفقاً لوصفات طبية مختومة وتسجل في دفتر الأدوية النفسية والمخدرة الخاصة بكل صيدلية ويتم صرفها وتسليمها بكميات محددة وتخضع للمراقبة في الصيدليات والمستودعات والمعامل التي تصنع وتستورد المادة وفق رخص خاصة من الوزارة وتتم مراقبة الكميات المصنعة والمستوردة ورخص الاستيراد حتى من بلد المنشأ والتوزيع والمبيعات وفق سجلات يرسل المعمل نسخاً عنها إلى دائرة المخدرات في الوزارة عبر تفتيش دوري حيث يتم احتساب الكمية بالكيلو وكم حبة تساوي.

وأوضحت أنه يتم إرسال تقارير سنوية وربعية وإحصائيات لكل المواد المستوردة والمستهلكة وصرفياتها من قبل دائرة المخدرات في وزارة الصحة إلى وزير الصحة والداخلية وإلى مكتب مراقبة المخدرات الدولي.

بطاقة استيعابية ٥٤ سريراً.. إنجاز بناء الداخلية والأطفال في مركز «اللؤلؤة» الطبي بالحسكة

الحسكة- دحام السلطان

أكد مدير صحة الحسكة الدكتور عيسى خلف في تصريح خاص لـ«الوطن» الانتهاء من تجهيز غرف الطابق الثاني من البناء، في مركز «اللؤلؤة» الطبي، كما تمت إعادة تأهيل شبكة الصرف الصحي والكهرباء فيه والأبواب والنوافذ والمرفقيات الخدمية الأخرى المرتبطة بالبنى التحتية من البناء الطابقي.

وبين خلف أن طابق قسم الداخلية والأطفال يضم ١٣ غرفة تحتوي جميعها على ٥٤ سريراً، وخلال الفترة القريبة المقبلة، سيتم تأثيث هذا الطابق بالأسرّة والتجهيزات الطبية والتقنية المختلفة عن طريق «منظمة العمل ضد الجوع»، ليصار إلى إدخاله في الخدمة بشكل فوري، لتوافر الكادر الطبي والصحي لزوم العمل.

ولفت إلى أنه تم التواصل مع منظمة «يونيسف» والمنظمات الدولية الأخرى العاملة في الشأن الإغاثي والإنساني عن طريق الصحة ومؤسسة «سورية اليمامة»، وأنها ستقوم بتجهيز الطوابق الأخرى من البناء، ولاسيما تجهيز غرف العمليات الجراحية، وغرف العناية المشددة وإشادة مصعد خارجي للمرضى، وإحداث غرف لتوليد الأوكسجين، والتصوير الطبقي المحوري والأيكو والأشعة والمخبر وغرف الأطباء المقيمين وسوى ذلك، من أجل وضع كامل البناء في الخدمة وإتمام إنهاء إنجاز المشفى الحكومي الذي سيعد مكسباً حقيقياً لأبناء مدينة الحسكة وريفها.

يشار إلى أنه تم توقيع مذكرة التفاهم بين مديرية الصحة بالمحافظة وبين مؤسسة «سورية اليمامة» الخيرية، لإحداث مشفى الحكومي «وسط مدينة الحسكة» في مقر مركز «اللؤلؤة» الطبي العائدة ملكيته لنقابة المعلمين، وتمت المباشرة بإنجاز صيانة وإعادة تأهيل الطابق الثاني من البناء ومرفقاته الخدمية، بغرض تحويله إلى قسم للداخلية والأطفال، بعد خروج مشفى العزيزية الوطني ومشفى الأطفال بحي «النشوة – فيلات» عن سيطرة الدولة في مدينة الحسكة، قبل نحو تسع سنوات من الآن.